

النمسا: صدور الحكم في قضية شيباني واغيو

أصدرت المحكمة الجنائية العليا في فيينا، في 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2005، حكمها في القضية الجنائية المرفوعة ضد ستة من رجال الشرطة وثلاثة من المساعدين الطبيين وطبيب عربية إسعاف متهمين بالقتل غير العمد في حادثة وفاة المواطن الموريتاني شيباني واغيو في 16 يوليو/تموز 2003. وصدر ضد طبيب عربية الإسعاف وواحد من رجال الشرطة حكم بالسجن لمدة سبعة أشهر مع وقف التنفيذ؛ بينما برأت المحكمة ساحة المتهمين الآخرين. وكانت منظمة العفو الدولية قد أعربت على نحو متكرر عن بواعث قلق عميق بشأن الظروف المحيطة بوفاة شيباني واغيو أثناء تقييده على أيدي رجال الشرطة والمساعدين الطبيين، وبشأن ما بدا من فشل متلاحق في إجراء تحقيق سريع ومستقل وغير متحيز من أجل تقديم المسؤولين إلى العدالة.

وكان رجال الشرطة والمساعدون الطبيون قد استدعوا إثر نزاع بين شيباني واغيو ورجل آخر في متنزه فيينا. واعتُقل شيباني واغيو إثر ذلك وتم تقييده بالقوة. وأظهر شريط فيديو عن الحادثة صوراً أحد المقيمين المحليين الحاضرين ستة من رجال الشرطة وثلاثة مساعدين طبيين وهم يطوقون شيباني واغيو وهو ملقى على الأرض مكبلاً ووجهه إلى الأرض، وعلى ما يبدو فاقداً للوعي. وأظهر الشريط ثلاثة من المساعدين الطبيين يقفون أو يركعون فوق ساقيه بينما وقف ستة من رجال الشرطة أو ركعوا فوق الجزء الأعلى من جسمه، بما في ذلك ظهره وكتفيه. وأظهر شريط الفيديو كذلك أن الطبيب الذي كان حاضراً ظل يراقب شيباني واغيو وهو يعامل بهذه الطريقة دون أن يفعل أي شيء.

واستمر تقييد شيباني واغيو في هذا الوضع لما يقارب الأربعة دقائق ونصف الدقيقة قبل أن يدرك أحدهم، على ما يبدو، أنه قد توقف عن التنفس. بيد أنه، وكما يظهر شريط الفيديو، لم يقم أي من الموجودين بأية تدابير لإجراء تنفس اصطناعي له عندما تم اكتشاف ذلك. وتوفي شيباني واغيو في مكان عملية الاعتقال في ليلة 15-16 يوليو/تموز 2003. وأشار تقرير تشريح الجثة إلى أن أسباب الوفاة تعود إلى نقص الأوكسجين الوارد إلى الدماغ والانهيار الكامل لنظام الدورة الدموية. وفتح على الفور تحقيق في وفاة شيباني واغيو؛ بيد أنه لم يجر توقيف أي من رجال الشرطة المتورطين خلال هذه العملية.

وأثناء مؤتمر صحفي في مطار فيينا الدولي في 23 يوليو/تموز 2003، ذكر إيرنيست ستراسار، وزير الداخلية، أن رئيس شرطة فيينا لم يرَ أن من الضروري مباشرة إجراءات تأديبية. وقال الوزير إن رجال الشرطة "يتمتعون بحق الإخلاص"، مشيراً ضمناً إلى أنه يعتقد بأنهم ينبغي أن يتمتعوا بالحصانة ضد أية إجراءات تقصٍ إضافية.

يتكون الإجراء الجنائي النمساوي من ثلاثة أجزاء: جلسة استماع أولية، وتحقيق ما قبل المحاكمة، والمحاكمة. ويتولى قاضي تحقيق مسؤولية التحقيق السابق على المحاكمة؛ بينما يرأس النائب العام مرحلة المحاكمة. وفي هذه القضية،

فَوَضَّ قاضي التحقيق مكتب التحقيقات الداخلية التابع لوزارة الداخلية صلاحيات التقصي لمرحلة ما قبل المحاكمة. وبدأ التقصي السابق على المحاكمة في 18 يوليو/تموز 2003 أو في موعد قريب من ذلك، غير أن جلسات الاستماع للمحاكمة لم تبدأ حتى 19 يوليو/تموز 2005. ويساور القلق منظمة العفو الدولية حيال هذا التأخير الطويل بين تحقيق ما قبل المحاكمة وجلسات المحاكمة، وتحث المنظمة الحكومة النمساوية على مباشرة تحقيق في الأسباب الممكنة لهذا التأخير. ففي أية محاكمة، تترتب على التأخير لفترات طويلة آثار سلبية في النظر في الأدلة والتوصل إلى الحقيقة.

وانكشفت للعيان في مرحلة المحاكمة أوجه الخلل التي يتسم بها تدريب الشرطة. حيث شهد رجال الشرطة، المتورطون في الحادثة، أثناء المحاكمة بأنهم لم يكونوا ليدركوا حقيقة أن تفتيت الشخص ووجهه إلى الأرض وتكبييل ذراعيه وساقية والضغط بوجهه وصدره على الأرض، وإلقاء تسعة أشخاص بثقلهم فوقه وقوفاً أو ركوعاً، وإبقائه في هذا الوضع لعدة دقائق؛ يمكن أن يعرّض قدرة ذلك الشخص على التنفس - وبذا حياته - للخطر.

وحتى بعد هذه الحادثة المميتة، لم تتخذ السلطات النمساوية أية خطوات لتوجيه جميع موظفيها المكلفين بتنفيذ القانون بشأن أخطار هذا النوع من أساليب التقييد. وعلى العكس من ذلك، فقد استغرق وضع أطر مؤسسية لمعالجة أوجه القصور في التدريب هذه حوالي السنتين بعد وفاة شيباني واغيو.

إن منظمة العفو الدولية تدعو السلطات النمساوية إلى ضمان مباشرة تحقيقات مستقلة وغير متحيزة على وجه السرعة في جميع مزاعم سوء المعاملة على أيدي الشرطة، وبشأن كل حالة وفاة في الحجز.

كما تحث منظمة العفو الدولية السلطات أيضاً على ضمان وقف الموظف المكلف بتنفيذ القانون المشتبه بتورطه في مثل هذه القضايا عن ممارسة مهام عمله إلى حين ظهور نتائج التحقيق؛ وضمان تقديم المسؤولين عن أي من أشكال إساءة السلوك هذه إلى العدالة خلال فترة معقولة من الزمن، وضمان إجراءات تفي بمقتضيات المعايير الدولية للنزاهة؛ وضمان امتناع الموظفين الحكوميين عن الإدلاء بتصريحات علنية يمكن أن تعتبر حكماً مسبقاً يؤثر على نتائج أي تحقيق وأية إجراءات محتملة. ومنظمة العفو الدولية تطلب من السلطات النمساوية إجراء تحقيق في أسباب التأخير المطول ما بين التحقيق السابق على المحاكمة، والمباشرة بجلسات الاستماع من جانب المحكمة في هذه القضية.

وعلاوة على ذلك، ينبغي على السلطات النمساوية ضمان تلقي جميع الموظفين المكلفين بتنفيذ القانون، وغيرهم من عملاء الدولة، التدريب بشأن أساليب التقييد الآمنة والفعالة، وبشأن المخاطر التي يحملها تقييد الأشخاص ووجوهم إلى الأرض.